

الحكومة الإسرائيلية تسير في حقل ألغام

شكوك في قدرة ائتلاف هش على مواجهة
فخاخ نتنياهو والتحديات الاقتصادية

المجال. وتشكل المنطقة "ج" نحو 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية وتقع تحت المسؤولية الإسرائيلية الكاملة ويجتاحها الاستيطان الإسرائيلي فيما دعا بينيت مرارا إلى ضمها لإسرائيل. وبشأن قطاع غزة قال بينيت "أمل أن يتم الحفاظ على وقف إطلاق النار في الجنوب، لكن إذا اختارت حركة حماس مرة أخرى طريق العنف ضد المدنيين الإسرائيليين فستواجه جدرا من حديد".

وتوعد الفلسطينيون بتحمل مسؤولية أفعالهم وبأن العنف سيقابل برد حازم. واستدرك بينيت "ومع ذلك فإن الهدوء الأمني سيؤدي إلى تحركات اقتصادية، مما سيترتب عليه تقليل الاحتكاك والصراع"، في إشارة إلى مبدأ "السلام الاقتصادي" الذي يرفضه الفلسطينيون ويعتمد على تحسين أوضاعهم المعيشية بدلا من منحهم حقوقهم الوطنية.



يوني بن مناحيم
الحكومة لن تعمر
طويلا بسبب
الاختلافات السياسية

وستواجه الحكومة الجديدة معارضة شرسة من قبل زعيم المعارضة نتنياهو الذي هاجم قدرات رئيس الحكومة حتى قبل أن يبدأ عمله. ومن خلال النأي بنفسها عن إرث نتنياهو يمكن للحكومة الجديدة أن تثير غضب اليمين المتشدد الذي سيسعى زعيم الليكود للحصول على دعمه لإخراج الحكومة الجديدة عن مسارها والعودة إلى السلطة.

وبالنسبة إلى نتنياهو، أطول رؤساء الوزراء بقا في السلطة في إسرائيل، يمثل التحالف الهش فرصة لحاولة تأييد نواب البرلمان ضده، والانقضاض على الحكم من باب المعارضة. واستبعد وديع ابونصار، الخبير في الشؤون الحزبية الإسرائيلية، أن تدوم الحكومة الإسرائيلية طويلا، ولكنه لا يرجح سقوطها سريعا. وتوقع في تصريحات صحافية أن تعمر الحكومة عاما واحدا.

واعتبر ابونصار أن "هذه الحكومة تسير في حقل ألغام، وستواصل السير حتى يتفجر عليها أحد الألغام". وستولي هذه الحكومة مسألة رأب الصدع في الشارع الإسرائيلي أهمية، ومن المستبعد جدا أن تقدم أي عرض سياسي للفلسطينيين، حسب اعتقاد ابونصار.

ويجمع متابعون على أن ما جمع مركبات هذه الحكومة هو الرغبة في إنهاء حقبة نتنياهو، فيما يبدو أنها لا تلتقي في ملفات أخرى. وعلى غرار القضايا الحساسة، مثل المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والأوضاع في قطاع غزة المحاصر من إسرائيل، ستجد الحكومة الجديدة نفسها أمام تحدي إنعاش الاقتصاد. وتلفت المحتلة السياسية داليا شيندلين في تصريحات صحافية أن التصدي الأكبر أمام الحكومة هو "تمرير الميزانية، وهو أمر لم تتمكن إسرائيل من القيام به خلال العامين الماضيين، وستكون هناك خلافات حول الأمور التي ستكون لها الأولوية على الصعيد الوطني".

واستنتجت قائلة "ليس هناك خلاف جدي حول قضايا مثل كيفية إنعاش الاقتصاد ووزارات الصحة والبيئة، ما ستقوم به الحكومة هو التركيز على هذه القضايا، وربما تجنب التعرض لقضايا أكثر إثارة للجدل مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي - الإسرائيلي ومسألة الدين والدولة".

القدس - يسود داخل إسرائيل اعتقاد أن الحكومة الجديدة، بخليتها غير المتناغم سياسيا هشة وغير قابلة للبقاء طويلا. حتى رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد نفتالي بينيت لم يشر في كلمته أمام الكنيست الأحد إلى أنها ستبقى حتى نهاية ولايتها التي تستمر قانونيا أربع سنوات.

وحسب رأي محللين فإن فرص تعمرها مبعرة واردة، وذلك بالتزامن مع مواجهتها تحديات حقيقية على رأسها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ويواجه الائتلاف الهش الجديد عدة تحديات على رأسها تعافي الاقتصاد بعد انتكاسة كبيرة بسبب تفشي فيروس كورونا، بالإضافة إلى النزاع مع الفلسطينيين.

هذا دون احتساب فخاخ محتملة من بنيامين نتنياهو، السياسي المحنك الذي يستعد لاستغلال أي زلات من الائتلاف للعودة إلى المشهد السياسي والدفع نحو إجراء انتخابات جديدة في محاولة لاستعادة منصب رئيس الوزراء الذي شغله لمدة 12 سنة متتالية.

وعلى الرغم من احتفال آلاف الإسرائيليين برحيله الأحد ينشكح الكثيرون في قدرة الحكومة الجديدة على الاستمرار طويلا في الحكم بينما تضم ثمانية أحزاب تمثل اليسار واليمين المتطرف والوسط والعرب.

وفي استطلاع للرأي أجرته القناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي توقع 43 في المئة من الإسرائيليين أن يتم حل الحكومة بسرعة، بينما رأى 30 في المئة أنها ستصمد لفترة طويلة، فيما اعتقد 11 في المئة أنها ستكمل فترة حكمها لمدة أربع سنوات.

ومن أجل البقاء يتعين على الحكومة الجديدة، بقيادة بينيت الذي يمتلك أضعف قاعدة برلمانية لرئيس وزراء في تاريخ إسرائيل (سنة مقاعد من 120 مقعدا)، التركيز على الإنعاش الاقتصادي وتجنب القضايا الخلافية الجوهرية.

وفي تقدير يوني بن مناحيم، المحلل السياسي الإسرائيلي، لن تعمر الحكومة طويلا بسبب الاختلافات في المواقف السياسية التي تتبناها الأحزاب المشكلة للحكومة.

43 في المئة من الإسرائيليين يتوقعون أن يتم حل الحكومة الجديدة بسرعة

وأوضح بن مناحيم في تصريحات صحافية أن "بينيت مؤيد قوي للاستيطان وأن ينظر إليه على أنه تنازل عن مبادئه، مقابل أن يكون رئيسا للوزراء، وهو يريد استعادة شعبيته وذلك لا يكون إلا بتعزيز الاستيطان". وأضاف متسائلا "إذا قرر بينيت تعزيز الاستيطان فماذا سيكون موقف حزب ميرتس (اليساري المعارض للاستيطان)؟ وإذا قرر تنفيذ عملية عسكرية ضد قطاع غزة فماذا سيكون موقف القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس؟".

وكان بينيت قد قال خلال خطابه في الكنيست الأحد إنه سيعزز "بناء التجمعات السكانية في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، مؤكدا سعيه لحماية المصالح الوطنية.

لإسرائيل في المنطقة "ج"، وزيادة المعايير لتحقيق هذه الغاية بعد الكثير من الإيمال في هذا

نتنياهوو أنهى أي أمل لحل الدولتين.. ماذا عن بينيت؟

صعوبة إحياء عملية السلام المتعثرة في ظل حكومة متشددة وغير متجانسة



الاحل مصير يلاحق الفلسطينيين

أن كامل الحديث عن حل الدولتين مجرد خدعة.

ورغم هذه الدلائل الواضحة، أبتت الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى على وهم حل الدولتين، وبذلك أعطت إسرائيل المزيد من الوقت لتنفيذ مخططاتها الكبيرة، وهو تجريد الفلسطينيين من أراضيهم ومن هويتهم في حقيقة الأمر. ولفقت ميشيل دان من مركز كارنيغي للسلام الدولي أنه بإمكان بايدن أن يأمل للسلام الفريق الحكومي الجديد "سيولي اهتماما أكبر لتفادي أي إجراء سواء في القدس أو غيرها من شأنه إشعال العلاقات مع الفلسطينيين".

مع ذلك، لن تعيد الفتنة الأميركية حل الدولتين إلى الواجهة، ويرى المحللين فإن واشنطن لا "تسعى لجائزة نوبل" وستواصل الاكتفاء بتدابير براغماتية تهدف بصورة خاصة إلى تحسين ظروف الحياة اليومية للفلسطينيين.

ولم يأخذ حلم عملية السلام الذي يؤدي إلى حل الدولتين أيضا في الاعتبار التحول الواضح في الواقع الفلسطيني على الأرض طوال العقود الثلاثة الماضية في أعقاب فشل ما عرف باسم عملية أوسلو للسلام، التي أضعفت الثقة في خطاب ياسر عرفات، عن تحقيق "سلام الشجعان".

ويعتبر الكثيرون الاحتلال المستمر للضفة الغربية، وقمع سكانها، وحصار وقصف غزة، مجموعة متصلة في السياسة الإسرائيلية، وليس مجرد ظاهرة منفصلة.

وقد أدرك المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل أن السياسة التمييزية تجاههم هي جزء من نهج الحكومة الإسرائيلية تجاه جميع الفلسطينيين، سواء داخل إسرائيل أو في الأراضي المحتلة، ثم من جزء من نفس المخطط.

وحسب أيوب فإن مجموعة من العوامل المختلفة -الذكريات التاريخية، والتوسع الإسرائيلي، واللامبالاة الأميركية تجاه مسألة الفلسطينيين ومطالبهم العادلة- التي أنت إلى حالة يكون فيها الحل الوحيد الذي يمكن أن يوفر العدل والسلام على المدى الطويل، هو إقامة دولة واحدة في كل فلسطين المحتلة.

وهناك سؤالان يحتاجان إلى إجابة جميع الأطراف عليهما في الوقت الذي تسير فيه المنطقة بصورة حتمية نحو هذه النهاية، أولهما هو ما إذا كان من الممكن تحقيق الهدف دون سفك دماء، أو بعد قدر كبير من سفك الدماء، خاصة أن احتمالات عودة النزاع واردة بقوة. أما السؤال الثاني هو شكل منتج الدولة الواحدة النهائي: ما إذا كانت ستظهر كدولة يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوق مدنية وسياسية متساوية أو ستكون دولة فصل عنصري؟ وفي تقدير أيوب فإن الإجابة على هذين السؤالين يجب أن تشغل بال المسؤولين السياسيين والمحللين في الشرق الأوسط وفي الغرب، المهتمين بحسم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بدلا من البحث العقيم عن خرافة اسمها حل الدولتين أو عن إجراءات تخفيف قد تؤجل مؤقتا النهاية الحتمية.

وزار وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن القدس، حيث أكد الدعم الأميركي المستمر لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، مع عرض تقديم مساعدات إنسانية من أجل إعادة الإعمار في غزة، بعد الدمار الذي نجم عن الهجمات الجوية الإسرائيلية، إذا تخلص القطاع من "الإرهابيين" الذين يحكمونه، على حد قوله. كما زار بلينكن رام الله في محاولة للحفاظ على وهم أن السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس هي المحاور الشرعي الفلسطيني في الصراع.

وأضاف أيوب، وهو أحد كبار زملاء مركز السياسة العالمية الأميركي، أن "هذا يماثل إغفاء الراس في الرمال. لقد أصبح من الواضح الآن لمحلل جاد للمشاهد أن حل الدولتين قد انتهى، وأن السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع المعقد هو حل الدولة الواحدة، ولا بد أن أحداث الشهر الماضي أوضحت هذه النقطة بقوة وبقدر كبير من الوضوح يزيل أي شكوك في عقل حتى أكثر المراقبين تشككا".

ومن الواضح أن الخط الأخضر هو الآن جزء من الرواية الوهمية التي تستخدم للحفاظ على بقاء أسطورة حل الدولتين. وقد تم محو الخط الأخضر منذ وقت طويل من خلال البناء المستمر للمستوطنات على نطاق واسع في الضفة الغربية، وضم إسرائيل للقدس الشرقية، وتشريح الضفة الغربية من خلال بناء المستوطنات اليهودية والطرق الخاصة بالإسرائيليين فقط.

في المقابل تصعب سياسة حركة حماس التي تقف وراءها إيران فرص السلام بالمنطقة، وفيما عززت الحرب الأخيرة مكاسب الحركة المسلحة، إلا أنها ألقت بظلالها سلبا على الواقع الفلسطيني الذي يعاني شرخا وانقسامًا حادين، مع تضائل حضور عباس في المشهد.

وأوضح المحلل السياسي اللبناني خيرالله خيرالله أن "أخطر ما في الأمر الهوة التي باتت تفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي هوة تفصل بين عاملين في ظل قيادة فلسطينية مترهلة في رام الله من جهة ورغبة 'حماس' في بقاء 'الإمارة الإسلامية' التي أقامتها في غزة من جهة أخرى. وهذا ما يجعل دور مصر أكثر من ضروري لمعالجة حالة مرضية استمرت أكثر من الزوم".

ورأى أن الحالة المرضية الفلسطينية تبدو حالة مرضية إسرائيلية أيضا بعدما أمضى نتنياهو اثني عشر عاما في موقع رئيس الوزراء الذي سبق أن بلغه للمرة الأولى في العام 1996 بعد الهزيمة التي لحقت بشمعون بيريز أمام اليمين الإسرائيلي بعد أشهر من اغتيال إسحق رابين. ويعتقد المتابعون أن التحديد الواضح المتزايد من جانب الحكومات الإسرائيلية عبر السنين لهدفها النهائي، وهو ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، بما في ذلك وادي الأردن، إلى إسرائيل وتحويل باقي الأراضي المحتلة إلى عدة باننستونات غير متصلة كشف

الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في القدس، بالتزامن مع الحرب بين حماس وإسرائيل، والانتفاضة الأولى للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل- أظهرت بوضوح أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني دخل مرحلة جديدة لا رجعة فيها، تستبعد حل الدولتين.

ومع ذلك، فإن رد الفعل إزاء هذه الأحداث من جانب واشنطن ومعظم العواصم الغربية اتخذ شكل المزيد من التصريحات المكررة عن إيجاد حل الدولتين للصراع.

وفيما حصل نتنياهو على كل ما كان يتنمنا من الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، الذي دفعه الحرس على مراعاة ناخبي اليمين الأمريكي المتدين إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وطرح خطة سلام منحازة لمطالب تل أبيب، مخالفا بذلك إجماعا دوليا على أساس حل دولتين. غير أن الديمقراطيين ازدادوا رفضا لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الذي جنح بشكل متزايد إلى اليمين، ولم يتقبلوا الدعم الذي قدمه له بايدن عند اندلاع الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة في مايو.

حرب غزة الأخيرة وانتفاضة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل أظهرتا بوضوح أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني دخل مرحلة جديدة لا رجعة فيها تستبعد حل الدولتين

ويجمع المتابعون أن ضراوة الصراع الأخير، ومستوى الخسائر في الأرواح بين المدنيين، والأضرار الجماعية التي تسببت فيها كل من صواريخ حركة حماس والجيش الإسرائيلي، عوامل من شأنها أن تعزل فرص السلام المستقبلية. وما يجعل آمال السلام ضئيلة بالنسبة للفلسطينيين، ولاة حكومة متشددة وغير متجانسة، حيث تضم أحزابا من اليمين واليسار والوسط، فضلا عن حزب عربي إسلامي، ما يعني أنه سيكون من الصعب عليها التوافق على أي خطوة في اتجاه إحياء عملية السلام المتعثرة.

ويقول محمد أيوب الأستاذ الفخري للعلاقات الدولية بجامعة ولاية ميشيجان، في تحليل نشرته مجلة "ناشونال إنتربيست" الأميركية، "إن هذه الأمل ليست فقط في غير محلها، بل هي أيضا غير واقعية تماما، فحكومة بينيت، أكثر تشددا في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية من نتنياهو الذي احتفظ، على الأقل، بوهم حل الدولتين عندما كان يتحدث مع الغرب".

وفي حقيقة الأمر، يعارض بينيت تماما فكرة إقامة دولة فلسطينية، وأكد ذلك مرات لا تحصى. وفي عام 2012 قال بينيت بوضوح "سوف أبذل كل ما في وسعي للتأكد من عدم حصولهم (الفلسطينيين) على دولة مطلقا". وتوقع قيام حكومة يرأسها بينيت بالتفاوض بجديته بشأن حل الدولتين، هو في أفضل الأحوال، حلم بعيد المنال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحداث الشهر الماضي -المواجهات بين

بعد حكم بنيامين نتنياهو المتواصل لمدة 12 عاما، استقطقت إسرائيل الاثنين على رئيس وزراء جديد هو الزعيم اليميني المتطرف نفتالي بينيت لقيادة حكومة تضم اليسار والوسط واليمين. وعلى الرغم من نجاحه في إزاحة خصمه، فإن سياسة بينيت لا تختلف كثيرا عن نتنياهو في ما يخص الملف الفلسطيني. وفيما أنهى نتنياهو أي أمل لحل الدولتين، فإن رئيس الوزراء الجديد قد يكتب خط النهاية لحل ما زال وهما. ويستند المتابعون في ذلك إلى جملة من المستجدات أبرزها تجدد الصراع العسكري وعودة التصعيد في قطاع غزة، واستمرار سياسة الاستيطان المستفزة، أما على الصعيد الداخلي فإن ولادة حكومة هشة وغير متجانسة تصعب بدورها أي فرص لإحياء عملية السلام المتعثرة.

واشنطن - أخيرا، وبعد سنوات طويلة، لم يعد بنيامين نتنياهو رئيسا لوزراء إسرائيل. ومرة أخرى، أشار تغيير الحكومة في إسرائيل أملا في بعض الأوساط السياسية إزاء احتمال أن يؤدي ذلك إلى تحرك ما على الجبهة الإسرائيلية-الفلسطينية، وما إذا كان صعود حكومة جديدة من شأنه أن يحيي حل الدولتين كحل للصراع التاريخي وهو محض إجماع دولي، أم سيبقى مجرد وهم تتناقله الحكومات المتعاقبة.



محمد أيوب
أصبح من الواضح
الآن أن حل الدولتين
قد انتهى

وفيما أنهى نتنياهو أي أمل لحل الدولتين قبل أن تتم تنحيته من على رأس الحكومة، يتساءل خبراء ومحللون عن فرص عملية السلام أعقاب ولادة حكومة إسرائيلية جديدة.

وتذهب غالبية الآراء إلى أن حكومة يقودها المتشدد نفتالي بينيت لن تختلف كثيرا عن سابقتها في قضايا مثل اتفاق وقف إطلاق النار وإعادة إعمار غزة وصفقة تبادل الأسرى، لأنها قضايا مرتبطة برأي المؤسسة الأمنية، وتبعاً لذلك يبدو من الصعب أن تحقق عملية السلام تقدما خاصة في حال نشوب صراع جديد بين حركة حماس والجيش الإسرائيلي.

ويجمع المتابعون أن ضراوة الصراع الأخير، ومستوى الخسائر في الأرواح بين المدنيين، والأضرار الجماعية التي تسببت فيها كل من صواريخ حركة حماس والجيش الإسرائيلي، عوامل من شأنها أن تعزل فرص السلام المستقبلية. وما يجعل آمال السلام ضئيلة بالنسبة للفلسطينيين، ولاة حكومة متشددة وغير متجانسة، حيث تضم أحزابا من اليمين واليسار والوسط، فضلا عن حزب عربي إسلامي، ما يعني أنه سيكون من الصعب عليها التوافق على أي خطوة في اتجاه إحياء عملية السلام المتعثرة.

ويقول محمد أيوب الأستاذ الفخري للعلاقات الدولية بجامعة ولاية ميشيجان، في تحليل نشرته مجلة "ناشونال إنتربيست" الأميركية، "إن هذه الأمل ليست فقط في غير محلها، بل هي أيضا غير واقعية تماما، فحكومة بينيت، أكثر تشددا في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية من نتنياهو الذي احتفظ، على الأقل، بوهم حل الدولتين عندما كان يتحدث مع الغرب".

